

التقرير الإحصائي الربع سنوي

لانتهاكات الحريات الصحفية
والإعلامية

(يوليو - سبتمبر)
2020

الناشر
المرصد المصري للصحافة والإعلام



إعداد
برنامج الرصد والتوثيق

تحرير
وحدة البحوث والدراسات

مراجعة وتصميم
الوحدة الإعلامية

يأتي التقرير الربع سنوي الثالث من عام 2020 بعد انخفاض معدل الإصابات بفيروس كورونا المستجد طبقًا للأرقام الحكومية، وهو ما ترتب عليه قيام عدد من المؤسسات الصحفية والإعلامية باتخاذ قرار عودة الصحفيين والإعلاميين للعمل بشكل كامل، كل على حسب وظيفته ومهام عمله المكلف بها، مع الأخذ بجميع الاحتياطات الاحترازية اللازمة لمنع انتشار الفيروس المستجد.

لم يقلل انخفاض معدل الإصابات "بالفيروس" من التخوفات التي تطارد الصحفيين والإعلاميين، خصوصًا المكلفين منهم بالعمل الميداني، فلا يزال الصحفيين والإعلاميين من الفئات الأكثر عُرضة للإصابة بالفيروس وذلك بسبب طبيعة عملهم التي تتطلب منهم التعامل مع الجمهور والالتقاء به والتنقل من مكان إلى آخر لتغطية الأنباء والأخبار. وفي الثالث أشهر الماضية من عام 2020، ازدادت احتمالات إصابات الصحفيين الميدانيين بالفيروس المستجد، نظرًا لتعدد الأحداث الميدانية التي تطلبت تواجد الصحفيين والإعلاميين في الشارع؛ حيث شهد الربع الثالث من عام 2020 الانتهاء من إجراءات انتخابات مجلس الشيوخ المصري، وما صاحبها من فعاليات، والاحتجاجات الشعبية بمنطقة المنيب بمحافظة الجيزة، على خلفية وفاة شاب.

كما شهد الربع الثالث من عام 2020 بعض التغيرات التي طرأت على بيئة العمل الصحفي والإعلامي، لعل أهمها إعادة تشكيل المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام. واعتماد مجلس نقابة الصحفيين القرار الخاص بشطب عماد الدين أديب؛ مالك جريدة العالم اليوم، وأسامه خليل؛ ناشر جريدة "التحرير" من جداول النقابة، ومنعهما من ممارسة المهنة بشكل كامل، ويعد هذا القرار

من أهم القرارات التي انتصرت فيها النقابة للصحافة والصحفيين ووقفت أمام سطوتي رأس المال والسلطة.

وشهد الربع الثالث من عام 2020، استمرار الانتهاكات بحق الصحفيين والإعلاميين، وتنوعت هذه الانتهاكات بين المهنية المتمثلة في المنع من التغطية وتحطيم أجهزة العمل، والمادية المتعلقة بحجب الحقوق المادية للصحفيين وخفض رواتبهم، بالإضافة إلى تعدد وقائع القبض والانتهاك، وغيرها من الانتهاكات التي سنفصلها في هذا التقرير.

وفي هذا الإطار يصدر المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقريره الإحصائي الربع سنوي الثالث (يوليو - سبتمبر 2020) بهدف تسليط الضوء على الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون في هذا الربع من العام، والتي تصدرتها حالات المنع من التغطية، ووزارة الداخلية كأكثر الجهات انتهاكاً لحقوق الصحفيين والإعلاميين خلال الربع الثالث من عام 2020. كما يهدف التقرير إلى رسم صورة عن حالة الحريات الإعلامية عن طريق العرض والتعليق على المستجدات، والأحداث البارزة، وأبرز القرارات التي أُقرت في هذه الفترة الزمنية فيما يخص قضايا الشأن الصحفي والإعلامي. وينقسم التقرير إلى 3 أقسام رئيسية كالتالي:

• **القسم الأول:** العرض البياني للانتهاكات خلال (يوليو - سبتمبر 2020)؛ ويتناول هذا القسم عرضاً بيانياً للانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون والإعلاميون خلال هذه الفترة، ويتم هذا العرض والتصنيف عبر 7 متغيرات هي: نوع التوثيق الذي قام به المرصد، والنوع الاجتماعي للصحفي الواقع بحقه الانتهاك، وكذلك جهة عمل هذا الصحفي، وتخصصه، ثم نوع الانتهاك، والجهة التي قامت بهذا الانتهاك، وأخيراً التوزيع الجغرافي لهذه الانتهاكات على كل محافظات الجمهورية.

• **القسم الثاني:** مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال (يوليو - سبتمبر 2020)؛ ويتناول هذا الجزء أبرز المستجدات وأهم القرارات والبيانات التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ونقابة الصحفيين، ونقابة الإعلاميين، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام).

• **القسم الثالث:** أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الثالث؛ ويتناول هذا القسم أبرز الأحداث المؤثرة في بيئة العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثالث من عام 2020، وفي هذا الإطار يسلط "المرصد" الضوء على إجراءات انتخابات مجلس الشيوخ وما صاحبها من انتهاكات وتقييدات بحق وسائل الإعلام والعاملين بها، ويبرز التقرير أيضاً قيام مجلس نقابة الصحفيين بالتصديق على قرار شطب كلاً من عماد الدين أديب، وأسامة خليل، من جداول نقابة الصحفيين بسبب ممارساتهما التعسفية بحق عدد من الصحفيين، وأخيراً يرصد التقرير أبرز الانتهاكات النوعية المتعلقة بالقبض على الصحفي بموقع درب، إسلام الكلبي، أثناء ممارسة عمله الميداني في تغطية الاحتجاجات المنددة بوفاة شاب بمنطقة المنيب.

القسم الأول: العرض البياني للانتهاكات خلال (يوليو - سبتمبر) 2020

توزيع الانتهاكات وفقاً لنوع التوثيق

سجل برنامج الرصد والتوثيق بـ "المرصد" 22 حالة انتهاك خلال الربع الثالث من عام 2020، وتم توثيق 20 حالة توثيقاً مباشراً (بما يمثل 91% من إجمالي عدد الانتهاكات)، وتوثيق حالتين (حوالي 9%) بصورة غير مباشرة، عن طريق مصادر صحفية. انظر الشكل رقم (1).



توثيق غير مباشر



توثيق مباشر

شكل (1)

توزيع الانتهاكات وفقاً للنوع الاجتماعي للصحفي/ة أو الإعلامي/ة

كان الذكور الأكثر عرضة للانتهاكات خلال الربع الثالث لعام 2020 بواقع 13 حالة (بنسبة حوالي 59% من إجمالي عدد الانتهاكات)، بينما تعرضت الإناث إلى 9 انتهاكات (بنسبة حوالي 41%). انظر الشكل رقم (2).



أنثى



ذكر

شكل (2)

توزيع الانتهاكات وفقاً لتخصص الصحفي/ة أو الإعلامي/ة

على مدار الربع الثالث من عام 2020، كان الصحفيون الأكثر عرضة للانتهاكات بواقع 9 انتهاكات (بنسبة 41% من إجمالي الانتهاكات)، بينما كان هناك 6 انتهاكات بحق مراسلين صحفيين (بنسبة حوالي 27.3%)، في حين تم رصد 5 انتهاكات بحق مصورين (بنسبة 22.6%)، وأخيراً وقعت حالتان بحق رؤساء تحرير (بنسبة 9.1%). انظر الشكل رقم (3).



شكل (3)

توزيع الانتهاكات وفقاً لجهة عمل الصحفي/ة أو الإعلامي/ة

تشير الأرقام على مدار الـ 3 أشهر الماضية من 2020، إلى أن العاملين في مواقع إلكترونية؛ هم الأكثر تعرضاً للانتهاكات، إذ تعرضوا إلى 9 انتهاكات (بنسبة 41%)، بينما سجل المرصد 6 انتهاكات بحق عاملين بقنوات تلفزيونية أجنبية (بنسبة 27.3%)، و4 انتهاكات بحق عاملين بصحف قومية (بنسبة 18.1%). وأخيراً؛ سجل "المرصد" حالي انتهاك بحق عاملين بقنوات تلفزيونية مصرية (بنسبة 9.1%)، وحالة واحدة بحق عاملين بصحف خاصة (بنسبة 4.5%). انظر الشكل رقم (4).



شكل (4)

توزيع الانتهاكات وفقاً لنوع الانتهاك

تعرض الصحفيون والإعلاميون خلال الربع الثالث من عام 2020 لعدة انتهاكات كان أكثرها الانتهاك المتعلق بالمنع من التغطية؛ بواقع 8 انتهاكات (بنسبة 36.6% من إجمالي الانتهاكات)، ثم تبعها الحالات التي تم فيها حجب حقوق مادية بواقع 6 انتهاكات (بنسبة 27.3%)، وجاءت في المرتبة الثالثة وقائع القبض والاعتقال بـ 4 حالات (بنسبة 18.1%)، وأخيراً تم تسجيل حالة انتهاك واحدة لكل من: تعامل غير لائق، وتحطيم أجهزة العمل، وتحرش لفظي، واستيلاء على معدات (بنسبة 4.5% لكل نوع انتهاك منهم). انظر الشكل رقم (5).



شكل (5)

توزيع الانتهاكات وفقاً لجهة المعتدي

تصدرت وزارة الداخلية الجهات الأكثر انتهاكاً لحقوق الصحفيين خلال الربع الثالث لعام 2020، بواقع 13 حالة انتهاك (بنسبة 59%)، تلتها في المرتبة الثانية المؤسسات الصحفية بواقع 6 انتهاكات (بنسبة 27.3%)، والمدنيين بواقع حالي انتهاك (بنسبة 9.1%). وأخيراً تورط الأمن المدني في حالة انتهاك واحدة بحق الصحفيين والإعلاميين (بنسبة 4.5%). انظر الشكل رقم (6).



شكل (6)

توزيع الانتهاكات وفقاً للنطاق الجغرافي

على الصعيد الجغرافي، سجل برنامج الرصد والتوثيق بـ "المرصد" 22 حالة انتهاك خلال الربع الثالث من عام 2020 موزعة على 3 محافظات هي؛ القاهرة والتي وقع فيها أكبر عدد من الانتهاكات بواقع 13 حالة (بنسبة حوالي 59%)، تلتها الجيزة بواقع 8 انتهاكات (بنسبة حوالي 36.6%)، ثم محافظة البحيرة بواقع حالة واحدة (بنسبة تقريبية 4.5%). انظر الشكل رقم (7).



شكل (7)

القسم الثاني: مستجدات الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثالث من 2020



يتناول هذا الجزء من التقرير المستجدات وأبرز القرارات التي أصدرتها الهيئات المعنية بتنظيم العمل الصحفي والإعلامي في مصر (المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، ونقابة الصحفيين، ونقابة الإعلاميين، والهيئة الوطنية للصحافة، والهيئة الوطنية للإعلام). واتسمت هذه القرارات بالتنوع، كما سنعرض لاحقاً قرار إعادة تشكيل الهيئات.

أولاً: المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام

يتناول أبرز المستجدات والقرارات التي صدرت عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام خلال الربع الثالث من عام 2020، والتي جاء بعضها تنظيمياً، وبعضها الآخر تقويمياً لحرية الصحافة والإعلام، وفيما يلي عرض لأبرز هذه القرارات والضوابط والبيانات:

1. **بتاريخ 6 يوليو 2020:** اختار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، برئاسة كرم جبر، صالح الصالحي وكيلًا للمجلس وذلك خلال الاجتماع الأول الذي عقده التشكيل الجديد للمجلس. لقراءة الخبر [اضغط هنا](#).

2. **بتاريخ 22 يوليو 2020:** انتهى المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، برئاسة الكاتب الصحفي كرم جبر، من تشكيل 12 لجنة متخصصة، وذلك وفقاً لقانون تنظيم الصحافة والإعلام، والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام رقم 180 لسنة 2018. لقراءة تشكيل اللجان كاملاً [اضغط هنا](#).

3. **بتاريخ 13 أغسطس 2020:** وافق المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، على مد فترة تلقي طلبات توفيق الأوضاع لمدة 3 أشهر للكيانات والمؤسسات والوسائل الصحفية والإعلامية والمواقع الإلكترونية القائمة في تاريخ العمل بأحكام القانون رقم 180 لسنة 2018؛ بإصدار قانون تنظيم الصحافة والإعلام والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والتي حددها القانون في مادته الثانية بـ 6 أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية للقانون والتي صدرت في 16 فبراير 2020. للاطلاع على التفاصيل [اضغط هنا](#).

4. **بتاريخ 25 أغسطس 2020:** قرر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في اجتماعه برئاسة الكاتب الصحفي كرم جبر، حذف محتوى صفحة تحمل عنوان "عالم النقل والسكك الحديدية" يديرها شخص يدعى شريف ياسين، ومخاطبة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات لتنفيذ قرار المجلس، وتقديم بلاغ للنائب العام لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد المشكو في حقه. للاطلاع على التفاصيل [اضغط هنا](#).

5. **بتاريخ 30 أغسطس 2020:** قال رئيس المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، كرم جبر، إن لجنة إخطارات الصحف عقدت اجتماعها الأول بمقر المجلس أمس، وقررت مخاطبة الصحف التي طلبت الإعفاء والتخفيض أو التقسيط للمبالغ التأمينية بالصحف، والتي تتراوح بين 800 ألف ومليون جنيه لاستكمال واستيفاء الأوراق خلال أسبوع، ومخاطبة الصحف التي طلبت توفيق الأوضاع أو الحصول على إخطار لها لاستكمال استيفاء أوراقها خلال أسبوع، على أن تعقد اللجنة اجتماعها الأحد 13 سبتمبر 2020 لفحص الأوراق وإصدار قرارها. للاطلاع على التفاصيل [اضغط هنا](#).

6. بتاريخ 3 سبتمبر 2020: امتثالاً لحكم قضائي نهائي وبات من المحكمة الإدارية العليا بإلغاء قرار المجلس السابق بوقف قناة 'إل تي سي' وإعادة بث القناة، وافق المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام في اجتماعه يوم الثلاثاء الموافق 1 سبتمبر 2020، على تنفيذ الحكم القضائي، وأبدى المجلس تحفظات شديدة على ممارسات القناة السابقة وطالبها بالالتزام الكامل بالضوابط والأكواد الإعلامية وعدم عودة القناة للبرامج الرياضية أو برامج تناول أي صورة من أشكال القذف أو السب أو الخوض في السيرة الشخصية للآخرين أو التحريض والإثارة أو برامج مؤجرة إلا بالشروط والضوابط التي وضعها المجلس، وأن تتعهد القناة بإعلاء القيم والضوابط المهنية والأخلاقية التي تحفظ صورة الإعلام، للاطلاع على التفاصيل [اضغط هنا](#).

7. بتاريخ 13 سبتمبر 2020: قررت لجنة الشكاوى بالمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، التحقيق مع المذيعة رضوى الشربيني في الشكاوى التي تلقاها المجلس بشأن ما صرحت به حول غير المحجبات. للاطلاع على كافة التفاصيل [اضغط هنا](#).

ثانيًا: نقابة الصحفيين

يتناول أهم المستجدات والقرارات والمواقف التي اتخذتها نقابة الصحفيين خلال الربع الثالث من عام 2020، ونعرض فيما يلي أهم هذه المستجدات.

1. بتاريخ 8 أغسطس 2020: أعلنت نقابة الصحفيين، تشكيل غرفة عمليات بإشراف نقيب الصحفيين ضياء رشوان، وعضوية عدد من أعضاء مجلس النقابة، وذلك لمتابعة وتسهيل أداء الصحفيين لمهام عملهم في تغطية انتخابات مجلس الشيوخ، وتلقي أي شكاوى تتعلق بأداء عملهم. وأضافت نقابة الصحفيين في بيانها، أن الغرفة تعمل على مدار الساعة، خلال يومي 11 و 12 أغسطس 2020، اللذين سيشهدا تصويت المصريين بالداخل على انتخابات مجلس الشيوخ، ويستمر عمل اللجنة حتى الانتهاء من فرز الأصوات. للاطلاع على التفاصيل [اضغط هنا](#).

2. قرار بتاريخ 26 أغسطس 2020: قررت لجنة القيد بنقابة الصحفيين، عقد لجنة القيد للنقل لجدول المشتغلين، أيام 7-9 سبتمبر 2020، مؤكدة أنه يشترط ارتداء الكمامة الطبية والقفاز الطبي أثناء الحضور، وأعلنت اللجنة أسماء المتقدمين للجنة المشتغلين ومواعيد مثلولهم أمام لجنة القيد برئاسة خالد ميري. للاطلاع على التفاصيل [اضغط هنا](#).

3. بتاريخ 18 سبتمبر 2020: قرر مجلس نقابة الصحفيين، بجلسته المنعقدة برئاسة ضياء رشوان، نقيب الصحفيين، الموافقة على إخطار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، ومؤسسة الأهرام، وجريدة الوطن، ومجلة الفرسان، بقرار هيئة التأديب بالنقابة، الصادر بشطب عماد الدين أديب، وأسامة خليل، من جميع جداول النقابة، ومطالبة المجلس والهيئة، بإخطار كل الصحف القومية والحزبية والخاصة؛ لمنعهم من ممارسة المهنة بشكل كامل؛ تجنبًا لتطبيق ما ورد من عقوبات في المادة 115 من قانون النقابة رقم 76 لسنة 1970. وعلى جميع الإدارات تنفيذ هذا القرار. لقراءة القرار [اضغط هنا](#).

ثالثاً: نقابة الإعلاميين

يتناول هذا الجزء أهم المستجدات وأبرز القرارات التي اتخذتها نقابة الإعلاميين خلال الربع الثالث من عام 2020، ونعرض فيما يلي أهم هذه المستجدات:

1. بتاريخ 9 يوليو 2020: صرح نقيب الإعلاميين، طارق سعدة، أن النقابة على تواصل تام ومستمر مع الهيئة الوطنية للانتخابات بشأن التيسير على المراسلين والإعلاميين الذين سيشاركون في تغطية انتخابات مجلس الشيوخ، مؤكداً أن التصريح للعنصر البشري سواء كانوا مقدمي برامج ومخرجين ومعدنين أو مراسلين سيكون عن طريق النقابة. للاطلاع على التفاصيل [اضغط هنا](#).

2. بتاريخ 9 يوليو 2020: أعلن طارق سعدة، تشكيل مرصد إعلامي بشأن تغطية انتخابات مجلس الشيوخ لرصد مدى التزام الإعلاميين والمراسلين بالمهنية وميثاق الشرف الإعلامي، مؤكداً أن المرصد يعمل بطاقة 34 قناة وإذاعة وأنه سيتم العمل على تزويد المرصد ليصل إلى 100 قناة. للاطلاع على التفاصيل [اضغط هنا](#).

3. بتاريخ 29 يوليو 2020: قال رئيس لجنة التدريب والتثقيف بنقابة الإعلاميين، أيمن عدلي، إن النقابة هدفها ضبط المشهد الإعلامي من خلال تقنين أوضاع العاملين في مهنة الإعلام. كما صرح بأنه 'لا يُسمح لغير الحاصلين على العضوية أو تصاريح مزاولة المهنة بالعمل في المجال الإعلامي، إلا بالانضمام لنقابة الإعلاميين، حتى لا يقع العاملين في هذه الوسائل تحت طائلة القانون وفقاً لنص المادتين 2 و19 من قانون نقابة الإعلاميين 2016، التي تحذر مزاولة النشاط الإعلامي دون الحصول على العضوية أو تصريح مزاولة المهنة'. للاطلاع على التفاصيل [اضغط هنا](#).

رابعاً: الهيئة الوطنية للصحافة

يتناول هذا الجزء أهم المستجدات والقرارات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للصحافة خلال الربع الثالث من عام 2020، ونعرض فيما يلي أهم هذه المستجدات:

1. بتاريخ 27 يوليو 2020: عقدت الهيئة الوطنية للصحافة، برئاسة المهندس عبد الصادق الشوربجي، اجتماعاً بهدف تشكيل اللجان النوعية بالهيئة، وذلك طبقاً للقانون 179 لسنة 2018 الخاص بتشكيل الهيئة الوطنية للصحافة ولائحته التنفيذية، وشهد الاجتماع تشكيل 9 لجان، يمكن الاطلاع عليها تفصيلاً [من هنا](#).

2. بتاريخ 29 يوليو 2020: قرر رئيس الهيئة الوطنية للصحافة، عبد الصادق الشوربجي، تشكيل غرفة متابعة الصحفيين لانتخابات مجلس الشيوخ، تضم الدكتور أحمد مختار، والدكتورة فاطمة سيد أحمد، ووليد عبد العزيز، ومروة السيسي، وذلك لتسهيل متابعة الصحفيين لانتخابات مجلس الشيوخ وضمان قيامهم بدورهم على أكمل وجه. للاطلاع على التفاصيل [اضغط هنا](#).

3. بتاريخ 26 سبتمبر 2020: عقدت الهيئة الوطنية للصحافة، برئاسة المهندس عبد الصادق الشوربجي، اجتماعاً للإعلان عن التغييرات بالمؤسسات الصحفية القومية، وجاء في الإعلان الإبقاء على عبد المحسن سلامة رئيساً لمجلس إدارة مؤسسة الأهرام، وعلاء ثابت رئيساً لتحرير الأهرام، وماجد منير رئيساً لتحرير الأهرام المسائي، وخالد ميري رئيساً لتحرير الأخبار. للاطلاع على التفاصيل [اضغط هنا](#).

خامسًا: الهيئة الوطنية للإعلام

يتناول هذا الجزء أهم المستجدات والقرارات التي اتخذتها الهيئة الوطنية للإعلام خلال الربع الثالث من عام 2020، ونعرض فيما يلي أهم هذه المستجدات والقرارات:

1. **بتاريخ 7 يوليو 2020:** قرر مجلس الهيئة الوطنية للإعلام، برئاسة الصحفي حسين زين، في اجتماعه الأول؛ اختيار الإعلامية هالة حشيش وكيلًا لمجلس الهيئة. للاطلاع على التفاصيل [اضغط هنا](#).

القسم الثالث: أبرز الأحداث الهامة خلال الربع الثالث من عام 2020

يتناول هذا القسم أبرز الأحداث المؤثرة في بيئة العمل الصحفي والإعلامي خلال الربع الثالث من عام 2020، وفي هذا الإطار يسلط "المرصد" الضوء على إجراءات انتخابات مجلس الشيوخ وما صاحبها من انتهاكات وتقييدات بحق وسائل الإعلام والعاملين بها، ويبرز التقرير أيضًا قيام مجلس نقابة الصحفيين بالتصديق على قرار شطب عماد الدين أديب، وأسامة خليل؛ من جداول نقابة الصحفيين بسبب ممارساتهما التعسفية بحق عدد من الصحفيين.

وأخيرًا يرصد التقرير أبرز الانتهاكات النوعية والمتعلقة بالقبض على الصحفي بموقع درب، إسلام الكلي، أثناء ممارسة عمله الميداني في تغطية الاحتجاجات المنددة بوفاة شاب بمنطقة المنيب. **أولًا، تقييد إصدار التصاريح والمنع من التغطية الإعلامية: أبرز شكاوى الصحفيين والإعلاميين خلال تغطية انتخابات مجلس الشيوخ في مصر**

تلعب وسائل الإعلام خلال الاستحقاقات الانتخابية دورين هامين؛ أولهما يكمن في بناء جسور التواصل وخلق حالة الثقة بين الجمهور والمترشحين والأحزاب السياسية عبر نقل الأخبار والبرامج السياسية لكل مرشح إلى الجمهور، وثانيهما يتمثل في قيام وسائل الإعلام بدور الرقيب الشعبي عن طريق متابعة نزاهة وحيادية العملية الانتخابية، ورصد الانتهاكات والتجاوزات، وفضح الأكاذيب والشائعات. وقد شهد الربع الثالث من عام 2020 أحد هذه الاستحقاقات الانتخابية، وهي الانتهاء من جميع إجراءات انتخابات مجلس الشيوخ المصري، التي أجريت يومي 9 و10 أغسطس في الخارج، ويومي 11 و12 أغسطس 2020 داخل مصر، وأجريت الإعادة يومي 6 و7 سبتمبر في الخارج، ويومي 8 و9 سبتمبر 2020 في الداخل، بينما كان الإعلان عن النتائج النهائية يوم الأربعاء الموافق 16 سبتمبر 2020⁽¹⁾.

وبالرغم من التوقعات التي تكهنت بمرور الانتخابات بهدوء دون وجود أي انتهاكات منهجية واسعة بحق وسائل الإعلام والعاملين بها، إلا أنه كان لزامًا على المؤسسات الرقابية والتنظيمية متابعة العملية الانتخابية لمراقبة مدى تمكن الصحفيين والإعلاميين من متابعة العملية الانتخابية وتغطيتها دون قيود، بالإضافة إلى رصد الصعوبات وأي انتهاكات قد تقع على الصحفيين والإعلاميين أثناء ممارسة عملهم. وفي سبيل ذلك شكل المرصد المصري للصحافة والإعلام، غرفة عمليات لمتابعة انتخابات مجلس الشيوخ، كما أعلنت الهيئة العامة للاستعلامات، ونقابة الصحفيين، والمجلس الأعلى للإعلام) تشكيل غرف متابعة منفصلة.

وانحصرت شكاوى الصحفيين والإعلاميين التي تلقاها "المرصد" بين التقييد في إصدار تصاريح التغطية الرسمية من قبل الهيئة الوطنية للانتخابات، وشكاوى أخرى محدودة متعلقة بقيام عدد من الجهات بمنع صحفيين من التغطية داخل لجان الانتخابات في مناطق محددة.

1- الهيئة الوطنية للانتخابات، الموقع الرسمي

واستطاع "المرصد" أن يوثق 5 انتهاكات منع من التغطية داخل لجان الانتخابات، حدثت جميعها في منطقة مصر الجديدة بمحافظة القاهرة داخل لجان (ليسيه الحرية - ابن سينا) بحق 2 من الصحفيين الذكور، وحالة أخرى بحق صحفية. وجميعهم كانوا من حاملي التصاريح الرسمية لتغطية انتخابات الشيوخ، وذلك بالمخالفة للقانون 198 لسنة 2017 في شأن الهيئة الوطنية للانتخابات.

كما استطاع "المرصد" توثيق 6 انتهاكات أخرى مرتبطة بانتخابات الشيوخ ولكنها تمت خارج اللجان بحق صحفي وصحفية كانا يعملان على تسجيل مقابلة ضمن تقرير خاص بانتخابات مجلس الشيوخ وذلك بمنطقة السادس من أكتوبر في محافظة الجيزة، وقد تم اعتراض الفريق الصحفي ومنعهما من التغطية، والاستيلاء على معدتهما الصحفية، وتعرضت الصحفية إلى التحرش اللفظي من أحد رجال الأمن، وتم القبض عليهما واصطحابهما إلى قسم أول أكتوبر، وتم الإفراج عنهما بعد عدد من الساعات، وذلك بعد تدخل نقابة الصحفيين.

وقد قام "المرصد" بإعلان تفاصيل هذه الانتهاكات في تقرير غرفة عمليات المرصد المصري للصحافة والإعلام خلال انتخابات مجلس الشيوخ 2020، الذي تكون من 3 محاور رئيسية، حيث تناول المحور الأول توضيح القواعد الخاصة بتغطية الانتخابات الصادرة من الهيئة الوطنية للانتخابات، وكيفية حصول الصحفيين والإعلاميين على تصاريح المتابعة، بينما تناول المحور الثاني الإطار التشريعي المنظم لتغطية الانتخابات، وقمنا فيه بتوضيح الخطوط الفاصلة بين تغطية الانتخابات من جانب الصحفيين والإعلاميين الحاصلين على تصاريح المتابعة، وزملائهم من الصحفيين والإعلاميين دون حاملي التصاريح، وأخيرًا تناول المحور الثالث عرض الانتهاكات التي استطاع "المرصد" توثيقها أثناء فترة الانتخابات، يمكنك الاطلاع على التقرير [من هنا](#).

ولم يرصد برنامج الرصد والتوثيق؛ أي انتهاكات ممنهجة بحق وسائل الإعلام والعاملين بها، كما لم يرصد أي تعليمات مركزية والتي تمثل تضييقًا على عمل الصحفيين والإعلاميين خلال الانتخابات، وما تم رصده لم يتجاوز عدد من الحالات الفردية في أماكن محددة، إلا أن هذه الحالات تعد مؤشرًا مهم يجب الالتفات إليه بسبب اقتراب انتخابات مجلس النواب الذي من المتوقع أن تشهد إقبالًا جماهيريًا أكبر من انتخابات الشيوخ، كما ستشهد اهتمامًا إعلاميًا أكبر بكثير، وهو ما يستدعي أن تقوم الهيئات التنفيذية بتمرير تعليماتها إلى جميع أعضائها بضرورة عدم التعرض إلى وسائل الإعلام والعاملين بها، وترك الحرية الكاملة لهم - ضمن نطاق القانون - لتنفيذ عملهم بنزاهة وحيادية.

ثانيًا، التصديق على شطب عماد الدين أديب وأسامة خليل من جداول نقابة الصحفيين

قرر مجلس نقابة الصحفيين، بجلسته المنعقدة بتاريخ 1 سبتمبر 2020، برئاسة نقيب الصحفيين، ضياء رشوان، الموافقة على إخطار المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، ومؤسسة الأهرام، وجريدة الوطن، ومجلة الفرسان، بقرار هيئة التأديب بالنقابة، الصادر بشطب عماد الدين أديب، وأسامة خليل، من جميع جداول النقابة ومطالبة المجلس والهيئة بإخطار كل الصحف القومية والحزبية والخاصة لمنعهم من ممارسة المهنة بشكل كامل؛ تجنبًا لتطبيق ما ورد من عقوبات في المادة 115 من قانون النقابة رقم 76 لسنة 1970⁽²⁾، وعلى جميع الإدارات تنفيذ هذا القرار.

وقد مثل هذا القرار خطوة هامة في سبيل الوقوف أمام سطوتي رأس المال والسلطة وتحكمهما في المجال الصحفي والإعلامي، وتشريد الصحفيين والعبث بحقوقهم الاجتماعية والاقتصادية، وانتصارًا للصحفيين المفصولين من جريدة العالم اليوم، ورد جزء من حقوقهم التي لا زالت عالقة في المحاكم. وقد جاء هذا القرار بعد قرابة العامين على واقعة فصل حوالي 45 صحفيًا "بالعالم اليوم"، التي يترأس مجلس إدارتها "عماد الدين أديب"، وقد فوجئ الصحفيون بقرار فصلهم وإغلاق ملفاتهم التأمينية يوم 8 أكتوبر 2018، وذلك بأثر رجعي مدته 4 سنوات سابقة منذ عام 2014⁽³⁾.

أما أسامة خليل؛ فقد تورط في فصل عدد من الصحفيين بجريدة التحرير تعسفيًا، وذلك في سبتمبر 2019، ومنع صرف رواتبهم، وقيامه بالتضييق على اعتصام الصحفيين السلمي بالجريدة، ومنعهم من ممارسة عملهم، وفرضه الاستجابة لمساغي النقابة لحل الأزمة⁽⁴⁾.

2- أسامة حمدي، شطب عماد أديب وأسامة خليل من جداول نقابة الصحفيين، بوابة أخبار اليوم، 18 سبتمبر 2020، آخر زيارة بتاريخ 18 أكتوبر 2020، متاح [على الرابط](#)

3- لمزيد من التفاصيل حول أزمة العالم اليوم، يمكنك الاطلاع على الورقة القانونية الصادرة عن "المرصد" بتاريخ 14 مارس 2019، بعنوان: الفصل التعسفي.. هيمنة للمؤسسات وتشريد للصحفيين، متاح [على الرابط](#)

4- لمزيد من التفاصيل حول أزمة صحفيو "التحرير"، يمكنك الاطلاع على التقرير الصادر عن المؤسسة بتاريخ 29 ديسمبر، بعنوان: أزمة التحرير.. تفاصيل 100 يوم من الاعتصام، متاح [على الرابط](#)

وقد أصدرت لجنة التأديب قرارها، في 13 فبراير 2020، برئاسة الكاتب الصحفي جمال عبد الرحيم، بعد اجتماع دام لمدة 6 ساعات تقريبًا، سبقها استدعاء عماد الدين أديب وأسامة خليل، للتحقيق بنقابة الصحفيين يوم 28 يناير 2020، وقد حضر إلى التحقيق ناشر جريدة التحرير، أسامة خليل، بينما امتنع عن الحضور مالك جريدة العالم اليوم، عماد الدين أديب⁽⁵⁾ واستخدمت لجنة التحقيق أقصى عقوبة يتيحها القانون لسلطة النقابة وذلك استنادًا إلى المواد 75-80 من قانون نقابة الصحفيين، والمواد 12-14 من ميثاق الشرف الصحفي⁽⁶⁾.

جدير بالذكر أن اعتماد المجلس لقرار لجنة التأديب الابتدائية الصادر في فبراير 2020 قد تأخر؛ حيث أن المجلس لم يوافق على القرار آنذاك، وتعليق اجتماعات المجلس بسبب "أزمة كورونا"، وجاء القرار في أول انعقاد للمجلس بعد الأزمة، وبعد تجمهر عدد من الصحفيين المفصولين من جريدة التحرير لإصدار القرار رسميًا، بعد علم الصحفيين بأن قرار الشطب لم يكن مدرجًا في جدول اجتماع المجلس، وكان اسمه مفعلاً على لوحة الخدمات النقابية ولم يتم تسويده، ويرجح البعض أن تأخر اعتماد هذا القرار يرجع إلى كون "أسامة خليل" ينتمي لرابطة النقاد الرياضيين التي تشكل كتلة تصويتية منظمة، وبالتالي فإن قرار شطب أحد أعضائها قد يؤثر على حظوظ بعض أعضاء النقابة في انتخابات مارس 2021⁽⁷⁾.

وفي كل الأحوال؛ يعد هذا القرار هاقًا جدًا كونه يعبر عن نقابة الصحفيين باعتبارها الحصن المنيع الذي يدافع عن حقوق الصحفيين، والممثل الرسمي المسؤول عن تمثيل الصحفيين والدفاع عن حقوقهم، ويقع على عاتقها إنهاء أزمات الفصل التعسفي، والوصول إلى التسويات بين المؤسسة والصحفي كون هذه القرارات تتعلق بمصالح الصحفيين وحقوقهم ومهنتهم. وقد استخدمت النقابة أحد سلطاتها القانونية المتعلقة بتطبيق العقوبات على أعضاء النقابة من ذوي المناصب القيادية في الصحف والمتورطين في ممارسات تعسفية بحق زملائهم الصحفيين، وسبق أن أحالت النقابة رؤساء مجالس إدارات ورؤساء تحرير إلى التحقيق من صحف وإصدارات مثل: الأهرام، والأخبار، والمصري اليوم، والجمهورية، والوفد، والأهالي، والشروق⁽⁸⁾.

5- شطب أديب و خليل من نقابة الصحفيين.. ماذا بعد ؟، مؤسسة المرصد المصري للصحافة والإعلام، 17 فبراير 2020، آخر زيارة بتاريخ 18 أكتوبر 2020، [متاح على الرابط](#)

6- المصدر السابق ذاته

7- عفاف عبد المنعم، رحلة عماد أديب وأسامة خليل من التعسف للشطب من "الصحفيين"، مصر 360، 2 سبتمبر 2020، آخر زيارة بتاريخ 18 أكتوبر 2020، [متاح على الرابط](#)

8- التقرير العام لمجلس نقابة الصحفيين 2015، [متاح على الرابط](#)

انظر أيضًا: تقرير عام 2016، [متاح على الرابط](#)

وبعد اعتماد هذا القرار، لا يحق لهما العمل في الصحافة كونهما غير مقيدان بجدول النقابة طبقاً للمادة 65 من قانون نقابة الصحفيين رقم 76 لسنة 1970، وكذلك لا يحق لأصحاب الصحف ورؤساء مجالس إدارات المؤسسات الصحفية تعيينهما كصحفيين أيضاً، وذلك استناداً لنص المادة 103 من ذات القانون، وفي حال مخالفة ذلك يحق للنقابة اتخاذ إجراءات قانونية لعقاب المؤسسات الصحفية، كما سيقع "المشطوبان" تحت طائلة المادة 115 من قانون نقابة الصحفيين المتعلقة بتوجيه اتهام "انتحال صفة صحفي"، والتي قد يعاقب على أثرها أيًا منهما بالحبس والغرامة أو إحدى العقوبتين، في حال تحريك الشكوى إلى النيابة، وإثبات اتهام أيًا منهما بالعمل الصحفي دون القيد في جداول النقابة (3).

ثالثاً: القبض على الصحفي إسلام الكلبي واتهامه بمشاركة جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة

في 9 سبتمبر 2020، ألقت قوات الأمن القبض على الصحفي بموقع درب الإخباري، إسلام الكلبي، أثناء تغطيته لحادث وفاة شاب بمنطقة المنيب بمحافظة الجيزة، وتم عرض الصحفي على نيابة أمن الدولة العليا التي حققت معه على ذمة القضية رقم 855 لسنة 2020 حصر أمن الدولة العليا، وقررت حبسه 15 يومًا في 10 سبتمبر 2020، ثم أعادت تجديد أمر حبسه 15 يومًا مرة أخرى في 21 سبتمبر 2020، وذلك على خلفية اتهامه بمشاركة جماعة إرهابية، ونشر أخبار وبيانات كاذبة، وإساءة استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

وأنارت واقعة القبض على "الكلبي" حملة تضامن واسعة من جانب عدد من الجهات، حيث طالبت لجنة حماية الصحفيين في بيان لها، السلطات المصرية بالإفراج الفوري وغير المشروط عن "الكلبي" والتوقف عن اعتقال الصحفيين الذين يغطون الاحتجاجات، وأعلن نقيب الصحفيين التونسيين، ناجي البجوري، دعمه للكلبي، عبر "تغريدة" نشرها على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر". كما عبر محمود كامل عضو مجلس نقابة الصحفيين عن استيائه من حالات القبض على الصحفيين قائلاً: "الكلبي محبوس كل تهمته أنه حاول ممارسة مهنة الصحافة بمتابعة حدث، ومع كل حالة لحبس صحفي بنقول الصحافة ليست جريمة، لكن هذه المرة الواقع يثبت أن في مصر الصحافة أصبحت جريمة".

ومن جانبه، نشر موقع "درب" الإخباري بيان، يوضح ملابسات القبض على الصحفي العامل به قائلاً: "انتقل الكلبي لتغطية تداعيات الواقعة بتكليف من إدارة الموقع، يوم الأربعاء 9 سبتمبر 2020، فقام أفراد من الشرطة بالقبض عليه أثناء ممارسته لعمله، وظل محتجزاً بمكان غير معلوم، منذ عصر الأربعاء وحتى صباح الخميس 10 سبتمبر، بعد أن تم إحالته لنيابة أمن الدولة العليا دون إخطار الموقع أو نقابة الصحفيين التي تم اللجوء إليها".

ويعد "الكلبي" آخر الصحفيين المنضمين لقوائم الصحفيين المدبوسين، وقد أعاد ذلك إلى الأذهان سياسات الجهات التنفيذية في التعامل مع ملف الصحافة والإعلام أثناء تغطية الأحداث الميدانية خصوصاً تلك المتورط فيها أحد الجهات التنفيذية. وتعد هذه السياسات استمراراً للمنهجية التي تتبعها السلطة في الإخفاء المتعمد للبيانات والمعلومات، والعمل بدأب على وجود رواية واحدة للأحداث، وهي رواية السلطة، عن طريق استهداف منصات الأخبار المستقلة والمعارضة والتضييق على عملها، بالتوازي مع حملات البيع والاستحواذ التي شهدتها القطاع الإعلامي الخاص، واستمرار الرقابة والسيطرة على الإعلام القومي.

وقد أدت تلك السياسات إلى تصنيف مصر ضمن أسوأ البلدان فيما يخص ملف حرية الإعلام، وهو ما برز في تراجع مركز مصر في تصنيف "مراسلون بلا حدود" بشأن حرية الصحافة والإعلام لعام 2020، حيث احتلت مصر المرتبة 166 ضمن 180 دولة شملها التصنيف، وتراجعت 3 مراكز عن ترتيبها في عام 2019.



المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

“المرصد المصري للصحافة والإعلام”

مؤسسة مجتمع مدني مصرية تأسست بالقرار رقم 5805 لسنة 2016، وتتخذ “المؤسسة” من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة بحرية الصحافة والإعلام والدستور المصري مرجعية لها.

تهدف “المؤسسة” إلى الدفاع عن الحريات الصحفية والإعلامية وتعزيزها، والعمل على توفير بيئة عمل آمنة للصحفيين والإعلاميين في المجتمع المصري من ناحية، والعمل على دعم استقلالية ومهنية الصحافة والإعلام من ناحية أخرى.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يعمل “المرصد” عبر برامج وآليات متنوعة؛ تقوم بعضها برصد الانتهاكات الواقعة بحق الصحفيين والإعلاميين وتوثيقها من ناحية، ورصد ونقد لبعض أنماط اللامهنية في عدد من الصحف والمواقع الإلكترونية ووسائل الإعلام من ناحية أخرى. كما تقدم “المؤسسة” الدعم القانوني المباشر أو غير المباشر للصحفيين أو الإعلاميين المتهمين في قضايا تتعلق بممارستهم لمهنتهم. كما تقوم “المؤسسة” بالبحوث والدراسات الخاصة بوضع حرية الصحافة والإعلام في المجتمع، وتقدم أيضًا مجموعة من التدريبات والندوات التثقيفية من أجل تعزيز قدرات الصحفيين والإعلاميين، والارتقاء بمستواهم المهني وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم وطرق أمنهم وسلامتهم أثناء تأدية عملهم.

رؤيتنا

دعم وتعزيز حرية الصحافة والإعلام واستقلالهما، والوصول إلى بيئة مهنية ومناخ آمن وملائم لعمل الصحفيين والإعلاميين في دولة يكون أساسها سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.